كوجود زيد وعدمه والثالث الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالحركة
والسكون فانهما لا يجتمعان وقد يرتفعان بعدم محلهما الذي هو الجسم و
الرابع المثلان لا يجتمعان وقد يرتفعان كالبياض والبياض واحتج اصحابنا
على ان المثلين لا يجتمعان بان المحل لو قبل المثلين لزم ان يقبل الضدين
فان القابل للشيء لا يخلو عنه او عن مثله او ضده فلو قبل المثلين لجاز وجود
احدهما في المحل مع انتفاء الاخر فيختلف ضده او مماثله وهو محال
وهي العدم والحدوث وطرو العدم ثم اعلم انه رتب هذه العشرين
المستحيلة على حسب ترتيبه العشر الواجبة فيه كما مر فاني الصفة الا
ولى تستحيل في الثانية وهكذا على ذلك الترتيب الى آخرها فالعدم نقيض
الصفة الاولى وهو الوجود والحدوث نقيض الصفة الثانية وهي القدم
وطرو العدم ويسمى ايضا نقيض الصفة الثالثة وهي البقاء واستحالة
العدم عليه تعالى يستلزم استحالة الصفتين الاخريين عليه عز وجل وهما
الحدوث وطرو العدم لان العدم اذا كان مستحيلا في حقه تعالى لم يتصور له سابقا
ولا لاحقا وبهذا تعرف ان وجوب الوجود له جل وعز يستلزم وجوب القدم و
البقاء له تعالى فعطف القدم والبقاء هنا على الوجود من عطف الخاص على العام
او اللازم على الملزوم كعطف الحدوث وطرو العدم على العدم هنا وانما لم يكونا
في الموضعين لان المقصود ذكر الصفات الواجبة والمستحيلة على التفصيل لانه لو
اكتفي فيهما بالعام عن الخاص وبالملزوم عن اللازم لكان ذلك ذريعة الى جهل كثير
منها لخفاء اللوازم وعسر ادراك الجزئيات تحت كلياتها وخطر الجهل في هذا العلم
عظيم فينبغي الاعتناء فيه بمزيد الايضاح على قدر الامكان والاحتياط البليغ
لتحلية القلوب ببواتي الايمان وبالله سبحانه التوفيق وهو الهادي الى سبيل الرشاد

فصل

في بعض صفات النفس وفي العرضيات وهي الصفة العارضة عن حقيقة الذات ليسا
بمثلين فزيد مثلا انما يماثله من سواه في جميع صفاته النفسية وهي كونه حيا عالما
قادرا نفس ناطقة اي متكونة بالقوة اما ما سواه في بعضها كالنفوس التي سواه
في مجرد الحيوانية فقط فليس مثلا له وكذا ما سواه في الصفات العرضيات كما
لياض الذي سواه في الحدوث وصحة الرؤية مثلا ونحو ذلك فليس ايضا مثلا له
فاذا عرفت حقيقة المثلين فاعلم ان العالم كله منحصر في الاجرام والاعراض وهي
المعاني التي تقوم بالاجرام والاشكال التي من صفات نفس الجرم التحيز اي اخذه قدرا
من الفراغ بحيث يجوز ان يمكن في ذلك القدر او يتحرك عنه ومن صفات نفسه
قبوله للاعراض اي الصفات الحادثة من حركة وسكون واجتماع وافتراق والوان
واضداد ونحو ذلك ومن صفات نفسه التخصيص ببعض الجهات وببعض الامكنة
وهذه الصفات كلها مستحيلة على مولانا عز وجل فيلزم ان لا يكون تعالى جرما
ولا العرض في صفة نفسه قياما بالجرم ومن صفة نفسه وجوب العدم له
في الزمان الثاني لوجوده بحيث لا يبقى اصلا وهذه كلها مستحيلة على مولانا عز
وجل فليس اذا بعرض لانه يجب قيامه بنفسه على ما مر في تفسيره فيما سبق
ويجب له عز وجل القدم والبقاء فلا يقبل العدم اصلا وبالجملة فكل ما سوى
مولانا جل وعز يلزمه الحدوث والافتقار الى المخصص ومولانا جل وعز يجب
له الوجود والغنا المطلق فيلزم اذا ان يكون تبارك وتعالى مباينا للعالم اما سواه
ايا كان ذلك الغير جرما او عرضا او غيرهما ان قدر ان في العالم ما ليس بجرم ولا عرض
اذ على وجود هذا القسم في العالم فهو حادث بدليل الاجماع كما ان القسمين الاولين
حادثان بدليل العقل وبهما يتوصل الى معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم
الصلوة والسلام وحتى صح لنا ان نستدل بالنقل عنهم على حدوث ذلك القسم المقدر
اذ لا يصح للالوهية قط سابقا بدليل برهان الوحدانية والاجماع على حدوث كل
ما سوى الاله الحق تبارك وتعالى فعلما استحال ان يكون الله جل وعز محلا اصلا
لان الثباتين في اللوازم دليل على الثباتين في الملزومات وبالله تعالى التوفيق
وكذا يستحيل ان لا يكون تعالى قائما بنفسه بان يكون صفة يقوم بمحل او
يحتاج الى تخصيص قد عرفت فيما سبق معنى قيامه تعالى بنفسه وانه

في بعض نسخ

Copyright

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)